

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسنطينة

أعمال ندوة

"واقع وآفاق الدراسات العليا"

بجامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسنطينة

يومي 25 و26 ذي الحجة 1427

الموافق 15 و 16 جانفي 2007

انطباعات من واقع البحث العلمي في الفقه والأصول في الجامعة الجزائرية

الدكتور/ مسعود فلوسي

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

جامعة الحاج لخضر ــ باتنة

أحاول في هذه الورقة أن أقدم توصيفا لواقع البحث العلمي في العلوم الإسلامية في الجامعة الجزائرية، وفي مجال الفقه والأصول بصفة خاصة، باعتبار أن هذا المجال هو تخصصي الذي أنجزت فيه أبحاثي الجامعية، وأمارس التدريس لمواده، وأشرف فيه على عدد من مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه، كما أشارك سنويا في مناقشة مجموعة من الرسائل والمذكرات التي يقدمها الطلبة والباحثون.

ولا يعني هذا أن ما سأقدمه من ملاحظات إنما يتعلق بتخصص الفقه والأصول دون غيره من تخصصات العلوم الإسلامية، فهي ملاحظات يمكن تعميمها على سائر التخصصات، ولكنها ظاهرة أكثر في تخصص الفقه والأصول.

ولابد أولا من تقسيم الحديث إلى عدد من المحاور، حيث يتعلق الأول بالأبحاث المقدمة كرسائل جامعية، أي كمذكرات للماجستير أو كرسائل للدكتوراه.

ويتعلق الثاني بالأبحاث التي تُنشر في المجلات الأكاديمية الصادرة عن جامعات الوطن، وخاصة تلك التي تصدرها كليات العلوم الإسلامية.

أما المحور الثالث فيحاول أن يَرْصُدَ واقع البحث العلمي على مستوى المخابر ووحدات البحث.

أولا: واقع البحث العلمي على مستوى الماجستير والدكتوراه:

قبل أن نتحدث عن هذا الواقع، ينبغي أن ننطلق من البداية، أي من التكوين العلمي للطالب الجامعي في العلوم الإسلامية على مستوى مرحلة التدرج أولا، وفي شعبة الفقه والأصول بالذات، حيث بالرغم من ترسانة المقاييس العلمية المقررة على الطالب عبر سنوات الدراسة الأربع، وتغطية هذه المقاييس لجملة المبادئ الأساسية المطلوبة في هذا المستوى، إلا أن التكوين مع ذلك يظل ضعيفا، وكثيرا ما يتخرج طلبتنا وهم يفتقدون إلى أدنى معرفة بالمبادئ الأساسية التي لا يجوز الجهل بها من العلوم الشرعية.

ولعل من بين أسباب ضعف التكوين؛ أن المهم بالنسبة لعموم طلبتنا ليس هو التكوين العلمي الرصين وإنما هو النجاح والحصول على الشهادة بأيسر السبل، ولذلك فإن معظم الطلبة لا يبذلون أي جهد في التحصيل والإحاطة العلمية بالمواد التي يدرسونها، وإنما يظلون مرتبطين بمحاضرات الأساتذة مكتفين بالمطبوعات التي يقدمونها، ولا يكون لهم أدنى ارتباط بمصادر العلوم الشرعية القديمة، فيتخرجون بعد ذلك وهم لا يستطيعون أن يفهموا أبسط نص من نصوص هذه الكتب.

وحين يتقدم طالب من هذا النوع بعد ذلك إلى مسابقة الدخول إلى السنة الأولى ماجستير، ويحظى بالنجاح فيها وينتهي من الدراسة النظرية ويُقبل على إعداد المذكرة يجد نفسه عاجزا عن البحث في المصادر القديمة، مما يجعله يقع في أخطاء علمية فادحة، نرجئ الحديث عنها إلى ما بعد.

أما الآن، فلا بد من ملاحظة على مسابقات الماجستير التي تُجرى في كليات العلوم الإسلامية، والتي تعتمد في تقييم الطلبة المتقدمين على محفوظاتهم من المعلومات وليس على مدى استعدادهم للبحث، فالمسابقات عادة ما تكون عبارة عن أسئلة مباشرة تتطلب أجوبة مباشرة، وليس عبارة عن قضايا تُطرح ويُطلب من

الطالب أن يتناولها بأسلوب الدراسة العلمية حتى يُعرف مدى استعداده لأن يكون باحثا في المستقبل.

كما أن انعدام الامتحانات الشفوية في مسابقات الماجستير، والتركيز على جانب الحفظ، كثيرا ما كان سببا في عدم تمكن طلبة قادرين على البحث متمكنين من الكتابة من الانخراط في الدراسات العليا، ومرور طلبة آخرين لا يتوفرون على أدنى مواصفات وشخصية الباحث.

والعجيب أن الدراسة النظرية للماجستير تسير على نفس النمط الذي تسير عليه الدراسة في مرحلة التدرج، حيث تكون في شكل محاضرات يلقيها الأساتذة، ولا يكون للطلبة من دور سوى قراءة المطبوعات والإجابة منها عن الأسئلة المباشرة التي تُقدَّم لهم في الامتحان، وهكذا تنتهي الدراسة النظرية دون أن يكون الطالب قد مارس البحث العلمي في أي صورة من الصور.

وهذا ما ينعكس بعد ذلك عند انتهاء الدراسة النظرية، حيث يظهر عجز كثير من الطلبة عن اختيار موضوعات لإنجاز مذكراتهم، فيترددون على الأساتذة يطلبون منهم أن يقترحوا عليهم موضوعات للبحث.

فإذا ما اقترح الأستاذ للطالب موضوعا معينا، فلا يمكن للطالب أن يستوعب أبعاده لأنه لا يدرك كيف نشأت فكرة هذا الموضوع ولا كيف يمكن تناوله عمليا، وإذا ما تُرِكَ الأمر للطالب، فلربما ألزم نفسه باختيار موضوع ما بصورة جزافية، سرعان ما يتبين له بعد ذلك أنه غير قادر على الإحاطة به، فينجزه كيفما اتفق، فيأتي البحث عبارة عن مجموعة من الأوراق المُسَوَّدَة بالحبر لا غير.

إن الناظر المتمعن في كثير من الموضوعات التي يختارها الطلبة والباحثون لإنجاز مذكراتهم ورسائلهم يجدها لا تخرج عن نمط معين، فهي إما دراساتٌ لشخصيات معينة وتناولُ مناهجهم الفقهية أو آرائهم الأصولية، أو دراساتٌ

لموضوعات معينة لا تجديد فيها ولا ابتكار، بل يغلب عليها طابع التكرار والاجترار.

وهذه الدراسات في عمومها يغلب عليها المنهج الوصفي، أو بعبارة أصح الطريقة الوصفية السطحية غير النافذة إلى عمق الموضوعات المتناولة، مما يجعلها تخرج في النهاية باهتة وضعيفة وغير نافعة للبحث العلمي وللمعرفة العلمية بوجه عام.

إن كثيرا من هذه الدراسات لم يستطع الطلبة الذين قاموا بها أن يوظفوا المناهج العلمية كما ينبغي، فتجد الواحد منهم يدعي في مقدمة مذكرته أو رسالته أنه استعمل المنهج الفلاني والمنهج الفلاني، وهو في الحقيقة لم يستعمل أيا من هذه المناهج، بدليل أنك لو سألته أن يبين لك معنى واحد من هذه المناهج وكيف استعمله في رسالته لوقف حائرا.

كثيرٌ من الطلبة والباحثين يحسبون البحث العلمي جمعا لمعلومات متعلقة بموضوع معين، وإعادة ترتيب هذه المعلومات وفق عناصر معينة، ثم الربط بينها بروابط واهية، وتقديمها على أنها بحث علمي، والحقيقة أن البحث العلمي ليس كذلك أبدا، فالبحث العلمي في حقيقته أطروحة يقدمها الباحث في شكل تساؤلات تنقدح في ذهنه ولا يجد لها جوابا، فهو يقوم بالبحث للإجابة عن هذه التساؤلات، وتكون النتائج التي يصل إليها هي هذه الإجابة. وواقع الأمر أن كثيرا من البحوث المقدمة في الفقه والأصول هي موضوعات جاهزة من البداية ولا تحمل أي أطروحة، ولذلك نجد الطالب يتكلف أسئلة يقدمها كإشكالية لبحثه ولا نجد لهذه التساؤلات أي صدى في البحث، ويتكلف بعد ذلك نتائج لا نجد في داخل البحث ما يوحي بالوصول إليها.

ولعل من بين الملاحظات التي يمكن إثارتها في هذا المجال أيضا؛ أن معظم الطلبة والباحثين يعتمدون على الدراسات والأبحاث المعاصرة في نقل المعلومات

وإعادة تقديمها مرتبة بصورة مختلفة فقط، أما أن يصلوا بأنفسهم إلى هذه المعلومات من خلال النظر في المصادر القديمة، فهذا ما لا نجده إلا في أبحاث نادرة. وكثيرا ما يحاول بعض الطلبة إخفاء هذه الطريقة في العمل فيموهون على القارئ بأنهم قد رجعوا إلى تلك المصادر، ولكن المحاولة البسيطة للتحقق من ذلك تكشف عدم صدقهم في كثير من الإحالات التي يضعونها على هوامش صفحات أبحاثهم، وتنكشف طريقة النقل بالواسطة التي يستخدمونها.

وهذه الطريقة غير مأمونة في البحث، لأن الناقل لا يضمن أن يكون من نقل عنه قد نقل من المصادر التي يحيل إليها نقلا صحيحا، فربما أسقط بعض الكلام الذي لا يهمه هو، أو نقل بالمعنى، أو أخطأ هو أيضا في ما أحال إليه، وهكذا يتسلسل الخطأ، ويقع الغش في المعرفة.

ملاحظة أخرى مهمة كذلك في هذا السياق؛ وهي تلك المتعلقة بحجم البحوث المقدمة، والتي يُعتمد فيها كثيرا على الكمِّ الأكبر من الصفحات، ويعتبر كثير من الطلبة ذلك ضروريا لأن تحظى مذكراتهم ورسائلهم بالقبول، ولذلك يحرصون على أن يحشروا في مذكراتهم ورسائلهم معلومات ومباحث ليست من صميم الموضوعات التي يبحثونها ولا علاقة لها بها إلا من بعيد، وهذا ما ينعكس سلبا على أبحاثهم حيث يستهلك جمعُ المادة غير الضرورية وإدخالُها في مذكراتهم ورسائلهم جهودَهم، فتأتي أبحاثُهم ضعيفةً من حيث المنهج وهزيلةً من حيث المادة الضرورية في البحث.

ثانيا: واقع البحث العلمي في مقالات المجلات الأكاديمية:

تدور معظم الأبحاث والمقالات حول موضوعات مُكرَّرة ومُعادَة بعناوين تكاد تكون متطابقة وبنفس طريقة التناول تقريبا، ولا نكاد نقف على مقالات تقدم موضوعات تستحق القراءة.

وكل المقالات التي توردها معظم المجلات الأكاديمية التي تصدرها كليات العلوم الإسلامية في الجزائر لم تخضع للتحكيم العلمي المتخصص والدقيق، فالمسؤول عن المجلة أو رئيس تحريرها هو الذي يختار بنفسه الأبحاث التي ينشرها دون أن يكون حتى قد قرأها، وربما نشر أبحاثا لا تستحق النشر واستبعد مقالات هامة ومفيدة لأنه لا يعرف أصحابها أو لا تربطه بهم علاقة من نوع ما.

ولعل أبسط دليل على ذلك؛ أنه ما من مجلة من هذه المجلات إلا وتقدم قائمة مطولة من أسماء لأساتذة تعتبرهم مستشارين لها ومحكمين على الموضوعات التي تنشرها، لكنها لا ترسل لأي من هؤلاء الأساتذة أي موضوع لينظر فيه ويحكم عليه، ولو أنك أخبرت أي واحد من هؤلاء الأساتذة أن اسمه وارد في هيئة التحكيم للمجلة الفلانية لأبدى لك استغرابه وأجابك بأنه لا علم له بذلك.

ولذلك فإن اعتبار هذه المجلات محكمة، وإعلان ذلك على أغلفتها يعتبر غشا علميا وأكاديميا، غير مقبول من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية العلمية.

إن معظم موضوعات الفقه والأصول التي تنشرها هذه المجلات لا تقدم أي أفكار جديدة، ولا تتناول المسائل الشائكة بالطرح الجاد والبحث العلمي الموضوعي، ذلك أن نفس العيوب المنهجية التي نقف عليها في مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه، يكررها الباحثون بعد ذلك حين يصبحون أساتذة ويقدمون أبحاثا للنشر في المجلات، فهم لا يستفيدون بالمرة مما يُقدم لهم من ملاحظات أثناء مناقشة مذكراتهم ورسائلهم.

وليس هذا بالأمر العجيب، ما دامت الأبحاث التي يكتبها هؤلاء الأساتذة ليس المراد منها المشاركة في مسار العلم والمعرفة، وإنما الغرض منها نشر بعض الموضوعات للاستفادة منها عند الترقية من درجة إلى التي فوقها.

ولذلك فإننا نقف في بعض الأحيان على مقالات نتعجب كيف نشرت، بل كيف كتبت أصلا وكيف سمح أصحابها لأنفسهم بتقديمها للنشر؟ وكيف سمح مسؤول المجلة أو رئيس تحريرها لنفسه بنشرها دون أن يقرأها أو يعرف ما فيها؟

إنها الاستهانة بالعلم والمعرفة، وعدم تقدير المسؤولية حق قدرها، واعتبار المجلة ملكا شخصيا يتصرف فيه المسؤول تصرفا مطلقا دون أدنى اعتبار لأبسط القيم العلمية والموضوعية في البحث الأكاديمي.

وحتى تلك البحوث التي تبدو عليها بعض الجدية والتي نقف عليها أحيانا في بعض هذه المجلات، يغلب عليها الضعف في الجوانب المنهجية، ويعتورها النقص من جهة الوفاء بحق الموضوع واستيفاء جمع مادته العلمية من مظانه المختلفة، فيكتفي الكاتب بالرجوع إلى عدد محدود من المصادر، وفي كثير من الأحيان المراجع المعاصرة فقط، وجمع المادة منها وتقديمها في ثوب جديد لا غير.

ثالثا: واقع المخابر ووحدات البحث:

لو ذهبنا إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وطلبنا الدليل الوطني لمخابر ووحدات البحث العلمي في العلوم الإسلامية، لوقفنا على عدد كبير من الموضوعات الكبرى التي سجلت لإنجازها في آجال معينة، وسخرت أموال طائلة لصرفها في هذا الإطار.

ويغلب على كثير من هذه الموضوعات الانتماء إلى فئة الموضوعات الفقهية والأصولية، وهي من حيث الاختيار لا تكاد تخرج عن موضوعات مكررة ومعادة ويغلب عليها الطابع الوصفي والإحصائي، ولا تكاد تطرح موضوعات جديدة أو تتناول مسائل شائكة تواجه العقل المسلم المعاصر.

هذا من جهة الموضوعات بحد ذاتها، أما من جهة العمل فيها، فلا شك أن معظم هذه المخابر ووحدات البحث لا يجري العمل فيها واقعيا إلا قليلا، فهناك من

جهة طول المدة التي تُصرف فيها الأموال لبدء البحث في الموضوعات المسجلة وما يتعرض له أصحابها من عراقيل بيروقراطية تصرف كثيرا منهم عن الممارسة العملية للبحث، وهناك من جهة ثانية انعدام مقرات مخصصة لهذه المخابر ووحدات البحث، مما يجعل هذه المشاريع العلمية تبقى موجودة في إطار التسجيل دون أن تتجسد في إطار البحث والإنجاز.

إن هذا التوصيف الذي قدمته لا يعني أن كل ما هو موجود لا قيمة له، ولا يتوفر على أدنى الشروط العلمية، فإن هناك عدة أعمال جادة قدمت، سواء على مستوى مذكرات الماجستير أو رسائل الدكتوراه، أو أبحاث المجلات العلمية، أو على مستوى مخابر أو وحدات البحث التي أنجزت أعمالها، لكنها تظل قليلة مقارنة بتلك الأعمال غير الجادة وغير المستوفية لشروط البحث العلمي الجاد.. وليس الغرض من هذا التوصيف تنزيه الذات أو هدم الجهود المقدمة، وإنما المراد الانتباه إلى الطرق التي يترشح بها الطلبة للانخراط في البحث العلمي، والأساليب التي تُنجز بها الأبحاث العلمية، ومتابعة ما يُنشر في المجلات الأكاديمية بالنقد العلمي النزيه، ومحاسبة المخابر ووحدات البحث على ما تم إنجازه من أعمال ومدى استيفائها للشروط العلمية المتعارفة.

د / مسعود فلوسي